المملكة المغربية

□□□□□□□ □

رئيس الحكومة

□□□□□□□ □
□□□□□□

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس النواب - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد سعد الدين العثماني
رئيس الحكومة

باقي الأسئلة

السياسة المنتهجة من قبل الحكومة في مجال إدماج الشباب

جلسة رقم 2

الثلاثاء

25 رمضان 1438

20 يونيو 2017

www.cg.gov.ma

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية، أود أن أشكركم على طرح هذا الموضوع الذي يهم فئة عريضة من المجتمع المغربي، والمتعلق بإدماج الشباب في الحياة العامة.

كما لا يخفى، يمثل الشباب ثلث المجتمع، ويعتبر رصيدا ثمينا للوطن. وبالأرقام، تشكل فئة الشباب، أي الفئة العمرية من 15 إلى 34 سنة، نحو 34% من مجموع سكان المغرب سنة 2015. كما تمثل 46% من الساكنة النشيطة، و43% من الساكنة النشيطة المشتغلة.

وتعكس هذه الإحصائيات حجم الانتظارات والتحديات للاستجابة لمختلف حاجيات هؤلاء الشباب على مستوى الحقوق الأساسية في ميدان التعليم والتكوين والتشغيل والصحة ومحاربة الآفات الاجتماعية وإدماجهم اقتصاديا واجتماعيا وتربيتهم على القيم الدينية والمواطنة الحقة وتأطيرهم على الصعيد السياسي والجمعوي.

وقد اعتمدت بلادنا العديد من السياسات القطاعية التي تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المتنوعة للشباب، غير أن مختلف هذه التدخلات العمومية لم تنتظم في إطار سياسة مندمجة للشباب ورؤية وتخطيط مشترك بين الفاعلين في القطاع العمومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك في غياب إطار استراتيجي مشترك أو مؤسساتي لتنسيق سياسات الشباب على المستوى الوطني.

وقد تم تدارك هذا الوضع، مع دستور 2011 الذي خص الشباب بمقتضيات وأحكام مهمة، ونص على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

وفي إطار تنزيل الدستور، تم إعداد مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي وأحيل على المؤسسة التشريعية.

كما تم إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للشباب (2015-2020) وفق مقاربة تشاركية وتنسيقية، تهدف إلى جعل الشباب في صلب السياسات العمومية وتوسيع وتعميم مشاركتهم وإدماجهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ببلادنا.

وسأتوقف فيما يلي عند أهم التدابير التي نص عنها البرنامج الحكومي لإدماج الشباب في الحياة العامة وما تقوم به الحكومة لتنزيل هذه التدابير.

1- اعتماد سياسة إرادية وناجعة موجهة لفئة الشباب:

السيد الرئيس،

انطلاقا من الواقع الذي استعرضته في مقدمة هذه المداخلة، نص البرنامج الحكومي على مجموعة متكاملة من المشاريع والإجراءات التي تهدف إلى إدماج الشباب من خلال اعتماد سياسة إرادية ناجعة موجهة لهذه الفئة، من خلال مدخلين أساسيين وهما تنفيذ

الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وفق مقاربة تشاركية، وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي بعد إتمام المصادقة على مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق به.
وعلى المستوى الإجرائي، ركز البرنامج الحكومي على التدابير التالية:

أ. فيما يخص الادماج الاقتصادي:

- تحسين منظومة التكوين من أجل مواكبة متطلبات السوق الشغل؛
- مراجعة سياسة التحفيزات القطاعية من أجل توجيهها إلى القطاعات الواعدة على مستوى عدد ونوعية فرص الشغل المحدثة؛
- وضع منظومة جهوية لإنعاش التشغيل تضمن الالتقائية والتكامل بين مختلف الفاعلين على الصعيد الترابي لإنعاش التشغيل؛
- تقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتحسين حكامتها ودورها في تيسير إنشاء ونمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقد-برنامج مع الدولة؛
- إطلاق برنامج لتطوير التشغيل الذاتي للشباب في المناطق القروية عبر إصدار طلب مشاريع موجه للشباب وتقديم دعم مالي للمشاريع المختارة ومواكبة حامليها بتكوين إلزامي؛
- إحداث برامج تكوين خاصة بتأهيل الشباب الحاصلين على الشهادات من الإسهام في التنمية القروية؛
- إقامة فضاءات رقمية في العالم القروي لتشجيع الشباب على تطوير خدمات وأنشطة عن بعد؛
- الاستمرار في تفعيل وتطوير برامج استكمال تأهيل المجازين؛
- تشجيع إنشاء مشاتل مندمجة لإيواء حاملي المشاريع مع تعميم فضاءات التشغيل على كافة المدن وإنشائها بالجامعات والجماعات الترابية؛
- دعم ومواكبة المبادرات الشبابية للتشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات، وتفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20% للمقاولات المتوسطة والصغرى.

ب. على مستوى الادماج الاجتماعي للشباب:

- تأهيل وتطوير البنيات التحتية لنحو 1000 مؤسسة لدور الشباب ومراكز التكوين والتخييم، ومراكز الاستقبال والطفولة واعتماد شراكات مع الجهات المختصة؛

- مراجعة الإطار التنظيمي الخاص بالخدمات المقدمة في مجال التخييم ودور الشباب ومراكز التكوين المهني النسوي وتمكين مليون طفل من الاستفادة من البرنامج الوطني للتخييم؛
- أجرأة وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للرياضة وخاصة بتعزيز سياسة القرب الرياضي، والنهوض بالرياضة المدرسية؛ ومواكبة برامج الجامعات والجمعيات الرياضية وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية؛ وإرساء شراكة بين القطاعين الخاص والعام لتنمية وتدبير البنيات التحتية الرياضية للقرب، بما يسمح بتعبئة تمويل مشترك لبناء وتجهيز الملاعب الرياضية للقرب؛
- ومن أجل حماية الشباب من آفة المخدرات، وإضافة إلى جهود أخرى في هذا المجال، ستعمل الحكومة على إطلاق حملات إعلامية تحسيسية وطنية للتعريف بخطورة المخدرات وخصوصا الصلبة وحبوب الهلوسة في صفوف الشباب، والتعاون مع المجتمع المدني والمراكز العاملة في هذا المجال.

ت. فيما يخص تحسين العرض الثقافي الموجه للشباب:

- توفير البنيات الثقافية الأساسية وتوزيعها بشكل عادل على المجال الترابي، وتشجيع القراءة وإعادة الاعتبار للكتاب والحفاظ على التراث الثقافي الوطني في أبعاده المتعددة؛
- توسيع قاعدة المسارح الوطنية ودعم المبادرات المسرحية الوطنية؛
- تشجيع الولوج للمتاحف الوطنية والخدمات الثقافية لفائدة الطلبة والتلاميذ؛
- دعم الإنتاجات الفكرية والأدبية للمؤلفين الشباب والمساهمة في إشعاعها.

2- التدابير المتخذة في مجال السياسة العمومية الموجهة للشباب

السيد الرئيس،

اعتبارا لكون السياسة العمومية الموجهة للشباب سياسة أفقية فإن لها روافد متعددة، من مختلف الاستراتيجيات القطاعية، على أن الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب تشكل الإطار العام لهذه السياسة العمومية.

أ. الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب (2015-2020):

تعتبر الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وثيقة مرجعية مُوجِّهة للسياسات العمومية ولتدخلات وجهود باقي الفاعلين في حقل السياسة المندمجة للشباب، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية المعبر عنها في خطاب 20 غشت 2012.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان توفر الشباب المغربي على القدرات والفرص التي تؤهلهم للاندماج التام في المجتمع وجعلهم فاعلا منتجا ومؤثرا، من خلال تربية ذات

جودة عالية، والولوج إلى عمل لائق، وإلى خدمات صحية ملائمة وإلى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

ولتحقيق ذلك، ترتكز هذه الاستراتيجية على خمسة محاور أساسية وهي:

1. زيادة الفرص الاقتصادية للشباب وإنعاش تشغيلهم؛
2. الرفع من فرص وجودة ولوج الشباب إلى الخدمات الأساسية وتقليص الفوارق الجغرافية. وتندرج في هذا الإطار المجهودات المبذولة من أجل الرفع من قيمة المنح الدراسية ومن عدد الممنوحين، وكذا توسيع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية العمومية وتشجيع إحداث أحياء جامعية خاصة وتمكين الطلبة من نظام التغطية الصحية مجانا؛
3. تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية، والمشاركة في صنع القرار؛
4. تعزيز احترام حقوق الإنسان؛
5. تقوية الأجهزة المؤسساتية للتواصل والإعلام والتقييم والحكامة.

وقد تم ترجمة ذلك إلى مجموعة من التدابير ذات الأولوية (62 تدبير في أفق 2016) وأخرى تكميلية (75 تدبير في أفق 2020).

ب. الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2015-2025) وبرامج إنعاش الشغل:

يتجلى الهدف الأسمى للاستراتيجية الوطنية للتشغيل في تطوير وخلق مناصب الشغل كما وكيفا، خاصة بالنسبة للشباب وتقليص الفوارق بين الجنسين وبين المجالات الترابية. وقد تم تحديد خمسة أهداف استراتيجية أساسية من أجل تشجيع دينامية خلق مناصب الشغل المنتج واللائق في إطار رؤية مندمجة. ويتعلق الأمر بـ :

1. اندماج التشغيل بشكل أفضل في السياسات الماكرو اقتصادية والقطاعية؛
2. استجابة نظام التكوين المهني والمستمر بشكل أفضل لحاجيات السوق؛
3. إنعاش السياسات المشجعة لخلق المقاولات والتشغيل الذاتي؛
4. تحسين حكامة سوق الشغل والتشغيل؛
5. تعزيز الاندماج الاجتماعي والإنصاف خاصة لفائدة الشباب والنساء والعمال القرويين وغير المنظمين.

وإلى جانب هذه الاستراتيجية، تحظى فئة الشباب، خاصة حاملي الشهادات، بفرص للإدماج في سوق الشغل من خلال البرامج النشيطة للتشغيل (إدماج وتأهيل والتشغيل الذاتي).

وقد تميزت سنة 2016 بإدماج 75.613 باحثا عن شغل في إطار برنامج "إدماج" وتحسين قابلية تشغيل 16.542 مستفيد عبر برنامج "تأهيل"، ومواكبة 1.904 حامل

مشروع في إطار برنامج "التشغيل الذاتي"، ساهمت في خلق 848 مقاولة صغيرة مكنت من إحداث 1.835 منصب شغل.

كما أن برامج التشغيل بالقطاع العمومي التي أطلقتها الحكومة، وخاصة بقطاع التعليم الذي سيشغل 24 ألف شابا برسم الموسم المقبل، ستساهم في انعاش تشغيل الشباب.

وستحرص الحكومة على إيجاد السبل الكفيلة بتطوير برامج إنعاش اشغل وتحسين أدائها، بالإضافة الى إجراءات تروم التشجيع على إحداث مناصب الشغل من قبيل دعم المقاولات والجمعيات حديثة النشأة (المحدثة خلال الفترة ما بين فاتح يناير 2015 و31 دجنبر 2019) من خلال منحها تحفيزات اجتماعية وضريبية، وذلك لمدة 24 شهرا وفي حدود 5 أجراء شريطة أن يتم التشغيل خلال السنتين الأولين من الإحداث.

ت. الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق سنة 2021

ستسهر الحكومة على تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق سنة 2021 لغرض تكوين مهني جيد يغطي كامل التراب الوطني ويشمل الجميع ومدى الحياة لتثمين الرأسمال البشري ومن أجل تنافسية أفضل للمقاولة وضمان إدماج سلس للشباب في النسيج الاقتصادي.

وستمكن هذه الاستراتيجية من تعزيز دور نظام التكوين المهني ومساهمته الكبيرة في التنمية المستدامة للمغرب وفي التماسك الاجتماعي والترابي، من خلال خمسة أهداف استراتيجية:

1. ضمان الحق في التكوين المهني والاندماج الاجتماعي والترابي؛
2. تحسين تنافسية المقاولات باعتبارها فاعلا وفضاء مميزا للتكوين (50% من المتدربين يتكونون في الوسط المهني و20% من الأجراء في التكوين المستمر)؛
3. تعزيز الاندماج المهني عبر التحسين المستمر لجودة التكوين (تحقيق معدل اندماج في أفق 2021 يصل إلى 75% من المتخرجين)؛
4. إدماج التعليم الرسمي والتكوين المهني من أجل السماح للشباب بالتعبير عن ميولاتهم؛
5. تعزيز الحكامة والسياسة العمومية للتكوين المهني من أجل أداء أفضل.

ولقد تمت برمجة استفادة 5 مليون مستفيد سواء من التكوين الأساسي أو التكوين المستمر في أفق 2021، وسيتم إحداث 123 مؤسسة تكوينية جديدة من ضمنها 120 بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، بمعدل 24 مؤسسة سنويا، منها 52 متخصصة موجهة للقطاعات الواعدة .

ويهم تطوير جهاز تكوين المكتب، مجال التكوين الأساسي الذي من المنتظر أن يمد سوق الشغل بما يفوق 2 مليون شابة وشاب في أفق 2021.

ومن أجل تشجيع الشباب على التوجه نحو التكوين المهني، ستمكن الحكومة حاملي شهادة البكالوريا المتوجهين للتكوين المهني من الاستفادة من المنح الدراسية وفق نفس الشروط والإجراءات المتبعة في التعليم العالي.

ث. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

لقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشكل ملموس في عملية إدماج الشباب، حيث استفاد من تدخلات المبادرة في مجال التنشيط السوسيو ثقافي والرياضي حوالي 1,4 مليون شاب من خلال إنجاز 5.934 مشروع يتعلق ببناء وتأهيل وتجهيز مراكز متعددة الوظائف التابعة للأحياء ومراكز الشباب والمكتبات والمراكز الثقافية والفضاءات الجمعوية، وبناء وتطوير المرافق الرياضية وخاصة ملاعب القرب، بالإضافة إلى تكوين الشباب في مهن الرياضة. وقد تطلبت هذه المشاريع والإجراءات استثمارات ناهزت 4,1 مليار درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية ب 52%.

كما تساهم المبادرة الوطنية بمعية الشركاء المعنيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب وتسهيل الولوج إلى الخدمات والبنية التحتية الأساسية والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية وتعزيز تمثيلية الشباب داخل هيئات القرار بالإضافة إلى تلبية احتياجات الساكنة الفقيرة والهشة.

ج.إسهام رؤية إصلاح العليم في تأهيل الشباب وتوفير تدارب ميدانية:

وعلى صعيد آخر، سيساهم تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 بشكل ملموس في تأهيل الشباب والأطفال من أجل إدماج ناجح وسلس في الحياة العامة.

كما ستقوم الحكومة بإطلاق برنامج طموح لتشجيع استفادة الشباب من حاملي الشهادات من تدارب ميدانية بالقطاعين العام والخاص، من خلال إحداث نظام تدريب لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وإقرار تحفيزات للمقاولات لتخصيص تدارب لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.